مخاطر ظاهرة الدولة الهشة في إقليم غرب إفريقيا منذ عام 2012

أ. نهاد محمود أحمد [*] أ.د. شيماء محيي الدين[**]

• **مُلخص:**

تناقش هذه الدراسة التأثيرات العميقة لظاهرة هشاشة الدولة في إقليم غرب إفريقيا، وانعكاساتها الممتدة على الاستقرار السياسي والأمني. كما تركّز الدراسة على التداعيات في بعض دول الإقليم، مثل مالي، التي شهدت ثلاثة انقلابات عسكرية منذ عام 2012، وهو العام الذي تُؤرّخ منه الدراسة، وحتى عام 2021، وبوركينا فاسو، التي عرفت حالة من عدم الاستقرار السياسي الحاد، حيث شهدت انقلابين متتاليين خلال عام واحد (2022).

وفي المجمل، تكشف الدراسة أن هشاشة الدولة في غرب إفريقيا ليست مجرد أزمة محلية تخص دولة بعينها أو ظرفًا سياسيًا عابرًا، بل تمثّل ظاهرة مركّبة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. فهشاشة الدولة تؤدي إلى إضعاف المؤسسات، وانهيار سلطة القانون، وغياب آليات الحكم الرشيد، مما يخلق بيئة خصبة لانتشار النزاعات المسلحة، وتصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة، وتفاقم معاناة السكان نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات الأساسية. الأمر الذي يجعل منها قضية تحظى باهتمام المجتمع الدولي نظرًا لما تطرحه من تحديات تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

الكلمات المفتاحية: هشاشة الدولة، غرب إفريقيا، الجماعات المسلحة، عدم الاستقرار السياسي

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Risks of State Fragility in West Africa Since 2012

Nehad Mahmoud Ahmed

Prof. Dr. Shaimaa Moheyeldin Mahmoud

- **Abstract**

This study examines the significant impact of state fragility in West Africa, highlighting its far-reaching implications for political and security conditions, as well as the expansion of armed group activities, the proliferation of organized crime, and the deterioration of humanitarian crises.

It delves deeper into the specific effects of state fragility in certain countries, such as Mali, which experienced three military coups between 2012—the starting point of the study—and 2021. Burkina Faso also experienced severe political instability, marked by two consecutive coups in 2022. Additionally, the study explores the rise of armed groups in several West African nations and their wide-ranging effects on economic, environmental, food, and humanitarian conditions across the region.

Ultimately, the study demonstrates that state fragility in West Africa is not merely a localized crisis but a complex and multifaceted issue encompassing political, security, economic, and humanitarian dimensions, with significant ramifications for neighboring countries and the international community as a whole.

Keywords: State Fragility, West Africa, Armed Groups, Political Instability

- **مقدمة:**

منذ عام 2012، شهد إقليم غرب إفريقيا –الذي يضم، وفقًا لتصنيف الأمم المتحدة ست عشرة دولة هي: بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوجو– تصاعدًا في ظاهرة هشاشة الدول، مما أدى إلى تفاقم المخاطر والتهديدات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. تجلّت هذه المخاطر في انتشار الجماعات المسلحة، وتزايد الهجمات الإرهابية، وتدهور الأوضاع الإنسانية في دول عدة مثل مالي وبوركينا فاسو.

وعلى وجه الخصوص، تُعَدّ دولة مالي مثالًا بارزًا على هذه الحالة من الهشاشة؛ إذ شهدت البلاد في عام 2012 انقلابًا عسكريًا أعقبه استيلاء جماعات متطرفة على مناطق واسعة في الشمال. ورغم التدخل الدولي واستعادة بعض هذه المناطق، استمرت الهجمات الإرهابية وتوسّعت داخل البلاد، وإلى دول مجاورة مثل بوركينا فاسو.

أولًا: أهمية الدراسة

تتمثّل أهمية هذه الدراسة في محاولة البحث في مفهوم الدولة الهشّة، وربطه بالتجليات الواقعية للظاهرة في إقليم غرب إفريقيا. ويتيح هذا الربط فهمًا أعمق لحالة الهشاشة وما قد ينجم عنها من تداعيات في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على مالي وبوركينا فاسو، نظرًا لما تشهدانه من تجلّيات واضحة لهذه الظاهرة، بما يُسهم في تحليل تأثيراتها السياسية والأمنية والإنسانية على الإقليم.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

نظرًا لانتشار حالة الهشاشة في عدد من دول إقليم غرب إفريقيا، وفقًا لعدد من المؤشرات الدولية، كمؤشر الدول الهشة العالمي الصادر عن صندوق السلام الذي تركز عليه الدراسة، لا سيما منذ عام 2012 مع وقوع الانقلاب العسكري في مالي وتمرد الطوارق في شمال البلاد، وامتداد هذه الاضطرابات لاحقًا إلى بوركينا فاسو، حيث سُقوط نظام الرئيس بليز كومباوري عام 2014، تبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة

وما يصاحبها من مخاطر ومهددات. استنادًا إلى ذلك، تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل التالي: ما المخاطر المترتبة على ظاهرة الدولة الهشة في إقليم غرب إفريقيا، بالتركيز على كل من مالي وبوركينا فاسو؟

ثالثًا: تساؤلات الدراسة

ينبثق عن التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- ما المخاطر المرتبطة بظاهرة هشاشة الدولة في مالي؟

2- ما المهددات السياسية والأمنية المصاحبة لوضعية هشاشة الدولة في بوركينا فاسو؟

3- ما التكاليف الديموغرافية الناجمة عن وضعية الهشاشة في كل من مالي وبوركينا فاسو؟

رابعًا: أهداف الدراسة

1- البحث في ماهية مفهوم الدولة الهشة وفقًا لبعض المؤسسات والمؤشرات الدولية، والتمييز بينه وبين المفاهيم ذات الصلة.

2- التعرف على المخاطر المتعددة لظاهرة الدولة الهشة في إقليم غرب إفريقيا، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو.

3- قراءة وضع مالي وبوركينا فاسو في مؤشر الدول الهشة لمعرفة مدى تأثر الدولتين بحالة الهشاشة.

خامسًا: منهجية الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج المقارن لاستعراض تأثيرات ظاهرة الدولة الهشة على بعض دول غرب إفريقيا. إضافة إلى ذلك، تم اعتماد منهج دراسة الحالة خلال التركيز على نماذج محددة من دول غرب إفريقيا، مثل مالي وبوركينا فاسو، للتعرف على المخاطر المرتبطة بهشاشة الدولة في كل من البلدين.

سادسًا: الدراسات السابقة

نحاول في هذا الإطار استعراض عدد من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع مخاطر ظاهرة الدولة الهشة، وذلك من خلال محورين رئيسيين على النحو التالي:

المحور الأول: الأدبيات المتعلقة بمخاطر ظاهرة الدولة الهشة بشكل عام

1- Charles P. Martin-Shields, "State Fragility as a Cause of Forced Displac ement", (Bonn: **German Development Institute**, 2017).

تركز الدراسة على العلاقة بين هشاشة الدولة والنزوح القسري، حيث ترى أن هشاشة الدولة، بما في ذلك ضعف القدرة الإدارية والاجتماعية والأمنية، تجعل السكان أكثر عرضة للاضطرار إلى مغادرة أوطانهم بحثًا عن الأمان والفرص الاقتصادية في أماكن أخرى. كما تتسبب هشاشة الدولة في انعدام الاستقرار الأمني والسياسي، مما يؤدي إلى انتشار الاضطرابات والصراعات المسلحة، ما يجعل السكان يشعرون بعدم الأمان ويضطرون إلى النزوح، سواء داخل حدود الدولة أو إلى دول مجاورة.

وختامًا، تشير الدراسة إلى أن حل هذه المسائل يتطلب تعزيز قدرة الدولة على توفير الأمن والخدمات الأساسية، وبناء مؤسسات حكومية قادرة على حماية المواطنين. كما تؤكد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي لمساعدة الدول الهشة في مواجهة الأزمات الإنسانية وتحقيق الاستقرار الإقليمي، مشيرة إلى أن معالجة النزوح القسري تتطلب حلولًا طويلة الأمد تتضمن إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

2-Edward Newman, "Human Security and Fragile States: Linking Human Rights, Security, and Development", **Journal of Human Development**, (London: Routledge, 2009).

يناقش "إدوارد نيومان" في ورقته أن الدول الهشة ليست فقط غير قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي، بل تكون أيضًا غير قادرة على ضمان حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن والتعليم والرعاية الصحية. في هذا السياق، يوضح "نيومان" أن الأمن البشري يُعد مهددًا بدرجة كبيرة لتفاقم ظاهرة الدول الهشة بسبب ضعف المؤسسات وغياب الاستقرار.

في الختام، تشير الورقة إلى ضرورة أن تكون الاستراتيجيات الدولية والإقليمية الموجهة نحو دعم الدول الهشة متعددة الأبعاد، بحيث تشمل تدابير لحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان الأمن البشري لجميع المواطنين.

3-John S. Barrios**,** "The Effects of Fragile States on Regional Security", **International Studies Quarterly**, (Hoboken: Wiley Online Library, 2015).

يناقش الباحث "جون باريوس" في هذه الورقة أن الدول الهشة تشكل تهديدًا ليس فقط داخل حدودها، بل أيضًا للبلدان المجاورة والمجتمع الدولي بشكل عام.

أخيرًا، تسلط الورقة الضوء على انتشار الجريمة المنظمة في الدول الهشة. نظرًا لضعف المؤسسات الأمنية والقضائية، غالبًا تصبح هذه الدول بيئة خصبة للأعمال الخارجة عن القانون مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والأسلحة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الإقليمي ويزيد من تهديدات الأمن الدولي.

بشكل عام حاولت الأدبيات السابقة قياس بعض مخاطر الدولة الهشة، كالأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم أوضاع النازحين واللاجئين، إضافة إلى استشراء أنشطة الجريمة المنظمة. وعليه، ستحاول الدراسة الاستفادة من الأساس الذي وضعته تلك الأدبيات لفهم المخاطر المترتبة على ظاهرة الدولة الهشة بصورة أشمل.

المحور الثاني: الأدبيات المتعلقة بظاهرة الدولة الهشة والمخاطر ذات الصلة في إقليم غرب إفريقيا

1-Anthony Mayowa Oladoyin, Goddy Uwa Osimen and Others, "State Fragility and the Resurgence of Military Coups in West-Africa", **Journal of Ecohumanism**, (London: Transnational Press London, Vol. 4, No.2, Dec 2024).

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين هشاشة الدولة وارتفاع وتيرة الانقلابات العسكرية في غرب إفريقيا، مع تركيز خاص على الدول الناطقة بالفرنسية. وتُبرز كيف تؤثر العوامل المختلفة، مثل ضعف القيادة السياسية والفساد والإرهاب، على زعزعة الاستقرار

السياسي، مما يهيئ بيئة خصبة لتدخل القادة العسكريين واستيلائهم على السلطة. كما تسلط الضوء على دور المنظمات الإقليمية في التعامل مع هذه الظاهرة والحد من تداعياتها.

تخلص الدراسة إلى أن هشاشة الدولة تلعب دورًا محوريًا في تصاعد الانقلابات العسكرية، خاصة عندما تكون المؤسسات الحكومية ضعيفة وغير قادرة على إدارة الأزمات الأمنية والاقتصادية. وتقترح عدة توصيات لمعالجة هذه الظاهرة، من بينها تعزيز المؤسسات الديمقراطية عبر إصلاح الأنظمة السياسية وضمان تداول السلطة بشكل سلمي، مكافحة الفساد والشفافية في إدارة الموارد العامة ودعم التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب لتقليل دوافع التمرد وعدم الاستقرار، وتعزيز الدور الإقليمي والدولي في مواجهة الانقلابات.

2-J. Paul Dunne and Nan Tian, "Conflict and Fragile States in Africa", (Abidjan: **African Development Bank Group**, Jul 2017).

تتناول هذه الورقة أسباب الحروب الأهلية وهشاشة الدول باستخدام بيانات من 33 دولة إفريقية. تقدم الورقة تحليلًا شاملًا للتفاعل المعقد بين الصراع وهشاشة الدولة، وتستعرض الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات في الدول الإفريقية.

في الختام تعرض الورقة مجموعة من التوصيات لتعزيز استقرار الدول الهشة في إفريقيا. تركز التوصيات على أهمية تعزيز المؤسسات الحكومية وتوفير الدعم لتقوية النظام القضائي. كما تدعو إلى تنمية اقتصادية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مثل البطالة والفقر من خلال تطوير برامج استثمارية تستهدف المناطق الأكثر تضررًا من الصراع. بالإضافة إلى ذلك، تشير الورقة إلى ضرورة دعم الآليات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، لتحسين التنسيق والتعاون في إدارة النزاعات.

3-Kari M. Osland and Henriette U. Erstad, " The Fragility Dilemma and Divergent Security Complexes in the Sahel",

The International Spectator, Italian Journal of International Affairs, (Milano: Istituto per gli Studi di Politica Internazionale "ISPI", Vol. 55, Iss 4, Nov 2020).

تتناول هذه المقالة إشكالية الهشاشة والتعقيدات الأمنية المتباينة في منطقة الساحل، وما يترتب على ذلك من تداعيات بالنسبة للتدخلات الدولية. تبدأ المقالة بتوضيح الوضع الأمني في منطقة الساحل، مشيرة إلى أن الدول في هذه المنطقة تعاني من مستويات عالية من الهشاشة تؤدي إلى تدهور الاستقرار الداخلي والتأثير على الأمن الإقليمي.

في الختام، تشدد المقالة على ضرورة تبني نهج تكاملي لمعالجة أزمة الهشاشة في منطقة الساحل، على أن تشمل الحلول تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتحسين التنسيق بين القوى الدولية، مع التأكيد على ضرورة أن تكون الاستراتيجيات الأمنية جزءًا من استجابة أوسع تشمل التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لتحقيق استقرار دائم في المنطقة.

إجمالًا، حاولت هذه الدراسات استعراض التداعيات الناجمة عن حالة الهشاشة في إقليم غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، مقترحة عددًا من المقاربات، أبرزها: ضرورة البعد عن المقاربات أحادية الجانب، والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وعليه ستحاول الدراسة البناء على ما تم تناوله في المحورين السابقين، لكن مع التركيز على حالتي مالي وبوركينا فاسو، والمخاطر المصاحبة لظاهرة الدولة الهشة في كلا البلدين، على أن يسبق ذلك إطار نظري لمفهوم الدولة الهشة والمفاهيم ذات الصلة.

سابعًا: تقسيم الدراسة

وهنا تنقسم الدراسة إلى الآتي:

المطلب الأول: الدولة الهشة.. المدلول والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: مخاطر هشاشة الدولة في إقليم غرب إفريقيا

المطلب الأول: الدولة الهشة.. المدلول والمفاهيم ذات الصلة

في هذا الإطار نحاول تفكيك مفهوم الدولة الهشة وفقًا لعدد من المؤسسات الدولية والإقليمية وكذلك مؤشر الدول الهشة، كما يلي:

أولًا: مفهوم الدولة الهشة وفقًا لبعض من المؤسسات والمؤشرات

نركز بالأساس على مؤشر الدول الهشة، ومؤسسات البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وفقًا للتسلسل الآتي:

1-الدولة الهشة في ضوء مؤشر الدولة الهشة:

على صعيد مؤشر الدول الهشة Fragile States Index الصادر عن صندوق السلام، يرى أن الدولة الهشة تتمتع بعدد من الخصائص تشمل فقدان السيطرة الفعلية على بعض أراضيها أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة وتآكل السلطة المشروعة لاتخاذ القرارات الجماعية وعدم القدرة على تقديم خدمات عامة معقولة، علاوة على عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل في المجتمع الدولي. مع تأكيد المؤشر على أنه ليس شرطًا أن تجتمع كل هذه الخصائص للحكم على الدولة بأنها هشة.[1]

2- الدولة الهشة في ضوء البنك الدولي:

يُعَرِّف البنك الدولي الدولة الهشة بأنها الدولة التي تتمتع بخصائص تؤدي إلى إضعاف أدائها الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل هذه العوامل ضعف الحكم والقدرة الإدارية المحدودة والأزمات الإنسانية المزمنة والتوترات الاجتماعية المستمرة، وفي كثير من الأحيان العنف أو إرث الصراع والحرب الأهلية. وفي هذه البلدان يؤدي تردي السياسات والمؤسسات والحكم إلى إضعاف الأداء الاقتصادي، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفعالية المساعدة المقدمة من الجهات المانحة. وهذه الدول هي

[1]"What Does Dtate Fragility Mean?", Fragile States Index, (Washington, D.C: **The Fund for Peace**), On: https://fragilestatesindex.org/frequently-asked-questions/what-does-state-fragility-mean/

الأقل احتمالًا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن لها أثارًا سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي في البلدان المجاورة.[1]

3- الدولة الهشة في ضوء بنك التنمية الإفريقي:

يَعَرِّف بنك التنمية الأفريقي الدولة الهشة بأنها الدولة التي تواجه تحديات إنمائية فريدة ناجمة عن صراعات، بما في ذلك من ضعف في القدرات المؤسسيّة وسوء الإدارة والعزلة الاقتصادية والجغرافية والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي وانعدام الأمن.[2]

ثانيًا: الدولة الهشة والمفاهيم ذات الصلة

على صعيد المفاهيم المرتبطة بهشاشة الدولة، وما يميزها عن غيرها، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

1- الدولة الضعيفة "Weak State":

يُعَرِّفها المُفكر الأمريكي المتخصص بالنظم السياسية المقارنة "جويل مجدال" Joel Migdal في كتابه الذي جاء بعنوان "المجتمعات القوية والدول الضعيفة: العلاقات بين الدولة والمجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World بأنها تلك الدول التي لا تمتلك القدرات لتنظيم العلاقات والتنظيمات الاجتماعية واستخراج الموارد وتخصيصها أو استخدامها بطرق محددة.[3] فيما يشير "روبرت روتبيرج" Robert I. Rotberg الأكاديمي الأمريكي في كتابه "عندما تفشل الدول: الأسباب والتداعيات" When States Fail: Causes and Consequences إلى أن الدولة الضعيفة تُظهِر صورة مختلطة خلال أدائها لمهامها، إذ تلبي التوقعات

---

(1)"Selected definitions and characteristics of 'fragile states' by key international actors", **International Labour Organization**, (Geneva: ILO, 2016), On: https://rb.gy/j05e0f

(2)**Ibid**.

(3)Joel S. Migdal, **Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World**, (New Jeresy: Princeton University Press, 1988), pp.97-98.

في بعض المجالات، بينما تحقق أداءً ضعيفًا في مجالات أخرى.[1] كما تكون الدولة ضعيفة –وفقًا لـ "روتبيرج" Rotberg– نتيجة لبعض القيود الجغرافية أو المادية أو الاقتصادية. وقد تكون في حالة ضعف مؤقتة بسبب العداوات الداخلية أو الإخفاقات الإدارية أو الجشع أو الاستبداد أو الهجمات الداخلية.[2]

2- الدولة الفاشلة "Failed State":

بخصوص مفهوم الدولة الفاشلة قدّم "روتبيرج" Rotberg طرحًا مفاده أن الدولة تصبح فاشلة حينما تعاني من العنف الداخلي وتفقد الشرعية تمامًا من وجهة نظر مواطنيها.[3] كما أشار روتبيرج إلى الدولة الفاشلة باعتبارها أداة تستخدم في النزاعات بين الدول الساعية لتوسيع نفوذها الجيوسياسي.[4]

3- الدولة المنهارة "Collapsed State":

تعدّ الدولة المنهارة وفقًا لـ "روتبيرج" Rotberg صيغة متطرفة وأكثر تدهورًا عن أشكال الدول الضعيفة والفاشلة والهشة، وتتميز بوجود فراغ تام في السلطة؛ حيث تصبح الدولة مجرد بقايا كيان جغرافي متهالك ويحصل المواطنون على السلع الأساسية من خلال تنظيمات وأفراد خارجين عن إطار الدولة، ويصير الأمن موازيًا للقوة. كما ينظر إلى الانهيار بأنه المرحلة الأخيرة فيما بعد فشل الدولة، بمعنى أن الانهيار صورة أكثر تفاقمًا من الهشاشة.[5]

تُظهر المقاربات المختلفة –سالفة البيان– لمفهوم "الدولة الهشة" تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها فهم هذا المصطلح، مما يعكس تعقيد الظاهرة وتشابك أبعادها. فبينما

---

(1) Robert I. Rotberg, "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", In Robert I. Rotberg (Ed), **When States Fail: Causes and Consequences**, (New jersey: Princeton University Press, 2004), p.4.

(2) Patrícia Rosvadoski-da-Silva, Ricardo Corrêa Gomes, Leonardo Pinheiro Deboçã, **Op.Cit**.

(3) Robert I. Rotberg, **Op.Cit**., pp1-2.

(4) Patrícia Rosvadoski-da-Silva, Ricardo Corrêa Gomes, Leonardo Pinheiro Deboçã, **Op.Cit**.

(5) **Ibid**. p.9.

يركّز مؤشر الدول الهشة على مظاهر الضعف في احتكار السلطة وفقدان السيطرة على الأرض والعجز عن تقديم الخدمات الأساسية، يتوسع البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي في تضمين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للصراعات، بما يشير إلى أن هشاشة الدولة لا تقتصر على المظاهر الأمنية أو الجغرافية فحسب، بل تشمل خللًا هيكليًا في آليات الحكم. كما أن الربط بين هشاشة الدولة ومفاهيم الدولة الضعيفة، والفاشلة، والمنهارة، يكشف عن تدرج في درجة الانهيار، تبدأ من اختلالات جزئية في الأداء وتنتهي بانعدام كامل لسلطة الدولة. وهذا التصنيف يُظهر أن الهشاشة ليست حالة ثابتة، بل مرحلة قد تؤدي، في حال تفاقمها، إلى انهيار تام، وهو ما يضع الدول الهشة في بؤرة الاهتمام على المستوى الدولي، في ظل ما تفرضه من تهديدات أمنية عابرة للحدود.

المطلب الثاني: مخاطر هشاشة الدولة في إقليم غرب إفريقيا

تبرز حالة هشاشة الدولة في غرب إفريقيا من خلال مجموعة من التحديات التي تؤثر على استقرار الإقليم ودوله؛ إذ تعاني بعض هذه الدول من ضعف المؤسسات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تنامي نفوذ الجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

أولًا: المخاطر السياسية والأمنية

تعاني الدول الهشة –وفقًا لمؤشر الدول الهشة[1]– من ضعف نظام الحكم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وكذلك ضعف سيطرة الدولة على أراضيها، مما يزيد معدلات الأنشطة الإرهابية، كما سنوضح فيما يلي:

---

[1] يُعتبر مؤشر الدول الهشة (FSI) أداة تحليلية يصدرها "صندوق السلام" سنويًا لتقييم هشاشة الدول حول العالم. يعتمد المؤشر على مجموعة من 12 مؤشرًا فرعيًا تغطي الجوانب السياسية التي تشمل ضمن محاور أخرى قياس شرعية نظام الحكم، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. ويتم تصنيف مدى هشاشة أو استقرار الدول بناء على هذه المؤشرات. للمزيد حول مؤشر الدول الهشة ومؤشراته الفرعية انظر:

https://fragilestatesindex.org/indicators /

1- الانقلابات العسكرية في مالي:

بدأت الأزمة السياسية في مالي عام 2012، عندما أطاح انقلاب عسكري بالرئيس أمادو توماني توري بعد فشل حكومته في التعامل مع التمرد المسلح في شمال البلاد. وعلى الرغم من التدخل الإقليمي والدولي لإعادة الاستقرار، استمرت التوترات، مما أدى إلى انقلاب ثانٍ في عام 2020، حيث أزيح الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا من الحكم على يد الجيش، وسط احتجاجات واسعة ضد الفساد وتدهور الوضع الأمني.[1]

وبعد أقل من عام، شهدت مالي انقلابًا ثالثًا في مايو 2021، عندما استولى الجيش على السلطة مجددًا وأزاح الحكومة الانتقالية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مالي وبعض المنظمات الإقليمية (مثل إيكواس) وكذلك عدد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.

وإجمالاً، تعكس هذه الانقلابات المتكررة مظاهر هشاشة الدولة في مالي، وهو ما يظهر بوضوح في تصنيف الدولة ضمن مؤشر الدول الهشة، كما يوضحه الجدول رقم (1). وتجدر الإشارة إلى أن تحليل المؤشر يبدأ من عام 2013، باعتباره يغطي بيانات عام 2012، وهو العام الذي تبدأ به الدراسة، وصولاً إلى النسخة الأحدث من المؤشر (2024).

[1] Ena Dion and Joseph Sany, "After Two Coups, Mali Needs Regional Support to Bolster Democracy", (Washington, D.C: **United States Institute of Peace**, Dec 9, 2021), On: https://2u.pw/56mtQ7Mt

جدول رقم (1)

مستوى الهشاشة في مالي وفقًا لمؤشر الدول الهشة (2013– 2024)

علمًا أن انخفاض مرتبة الدولة في المؤشر، يدل على ارتفاع مستوى هشاشتها

العام	التصنيف	الترتيب	الدرجة
2013	تحذير	38	89,7
2014	تحذير	36	89,8
2015	تحذير	30	93.1
2016	تحذير	29	295.
2017	تحذير	31	92.9
2018	تحذير	27	93,6
2019	تحذير	21	94,5
2020	تحذير	16	96
2021	تحذير	16	96
2022	تحذير	14	98,6
2023	تحذير	13	99,5
2024	تحذير	14	97,3

الجدول من إعداد الباحثة استنادًا لمصادر من:

بيانات مؤشر الدول الهشة (2013–2024)، المتاحة على الرابطين التاليين:

/https://fragilestatesindex.org/excel

/https://fragilestatesindex.org/global-data

2- الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو

لم تكن بوركينا فاسو بمنأى عن التوترات التي شهدها إقليم غرب إفريقيا، فقد شهدت هي الأخرى خلال عام 2022 انقلابين عسكريين متعاقبين، مما عزز وضعها كواحدة من أكثر الدول هشاشة في غرب إفريقيا. ففي يناير 2022، أطاح الجيش بالرئيس روش مارك كريستيان كابوري، وسط تصاعد العمليات الإرهابية وفشل الحكومة في التعامل مع الأوضاع الأمنية. وبعد تسعة أشهر فقط، في سبتمبر 2022، وقع انقلاب عسكري ثانٍ، أطاح بقائد المجلس العسكري، العقيد بول هنري سانداوغو داميبا، ليحل محله النقيب إبراهيم تراوري.[1]

تعكس هذه الانقلابات المتتالية عمق الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد، حيث أدى ضعف مؤسسات الدولة، وتفاقم التهديدات الإرهابية، وتزايد الاستياء الشعبي، إلى حالة من عدم الاستقرار. كما أن هذه الأحداث سلطت الضوء على فشل الحكومات، سواء كانت مدنية أو عسكرية في معالجة التحديات الكبرى، ما ساهم في إضعاف شرعية الدولة وتفاقم هشاشتها.[2]

وبخصوص وضع الدولة في مؤشر الدول الهشة، فيوضحها الجدول رقم (2)، مع الإشارة إلى أن الجدول يبدأ بالعام 2015 الذي يغطي العام 2014، وهو العام الذي تعدّه الدراسة بداية لحالة الهشاشة التي منيت بها الدولة، بالتزامن مع سقوط نظام الرئيس البوركينابي السابق، بليز كومباوري:

---

[1] "Understanding Burkina Faso's Latest Coup", (Washington, D.C: **The Africa Center for Strategic Studies,** Oct 28, 2022), On: https://africacenter.org/spotlight/understanding-burkina-faso-latest-coup

[2] **Ibid**.

جدول رقم (2)

مستوى الهشاشة في بوركينا فاسو وفقًا لمؤشر الدول الهشة (2015– 2024)

العام	التصنيف	الترتيب	الدرجة
2015	تحذير مرتفع	39	٢،٨٩
2016	تحذير مرتفع	41	89,4
2017	تحذير مرتفع	44	88
2018	تحذير مرتفع	45	86,5
2019	تحذير مرتفع	47	83,9
2020	تحذير مرتفع	37	85,9
2021	تحذير مرتفع	36	87,1
2022	تحذير للغاية	29	90,5
2023	تحذير للغاية	21	94
2024	تحذير للغاية	21	94,2

الجدول من إعداد الباحثة استنادًا لمصادر من:

بيانات مؤشر الدول الهشة (2015–2024)، المتاحة على الرابطين التاليين:
/https://fragilestatesindex.org/excel
/https://fragilestatesindex.org/global-data

3– تنامي نفوذ الجماعات المسلحة:

يجادل بعض الباحثين، من بينهم "جيلبرت خادياجالا"، أن الهشاشة التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية تؤثر بشكل مباشر على أوضاعها الأمنية، وهو ما يتفق مع تعريف مؤشر الدول الهشة للدولة الهشة، كما ورد سابقًا. فمع تراجع قدرة الدولة على فرض سيطرتها الأمنية على أراضيها، تبرز الجماعات الإرهابية كلاعب رئيس قادر على استغلال هذا الفراغ الأمني لتعزيز نفوذه داخل المناطق الهشة، وهو ما نحاول تطبيقه على إقليم غرب إفريقيا، وخاصة مالي وبوركينا فاسو.[1]

[1] للمزيد حول الدراسة انظر: جيلبرت خادياجالا، "شرق إفريقيا الأمن وإرث الهشاشة"، (أبوظبي: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، 2009)، متاح على الرابط: https://2u.pw/73Oec

في سياق إقليم غرب إفريقيا، نلاحظ حالة من التراجع الأمني في الدول التي تعاني من الهشاشة؛ يؤكد على ذلك ما شهدته المنطقة من تصاعد ملحوظ في الهجمات الإرهابية والضحايا الذين سقطوا جرائها، من خلال ما أشارت إليه بيانات مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024. على سبيل المثال وقعت أربع دول من الإقليم ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب عالميًا. جاءت بوركينا فاسو في المرتبة الأولى، تلتها مالي في المرتبة الثالثة، بينما احتلت نيجيريا المرتبة الثامنة، وجاءت النيجر في المرتبة العاشرة والأخيرة.[1]

ولم يختلف الأمر كثيرًا في نسخة عام 2025 من المؤشر، حيث احتلت دول غرب إفريقيا مراكز متقدمة، سواء فيما يتعلق بالهجمات الأكثر دموية على مستوى العالم، أو فيما يتعلق بالدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب. ويوضح الجدول رقم (2) وقوع 15 من الهجمات الـ 20 الأكثر دموية –وفقًا للمؤشر– في أربع دول بإقليم غرب إفريقيا وهي: النيجر وبوركينافاسو ونيجيريا ومالي.

جدول رقم (3)

موقع دول غرب إفريقيا ضمن العشرين هجومًا إرهابيًا الأكثر دموية في العالم خلال عام 2024

ترتيب الهجوم من الأكثر دموية فأقل	الدولة	المنطقة	عدد القتلى	الجماعة المنفذة
1	النيجر	تاهوا	237	جماعة مسلحة (غير محددة)
2	بوركينا فاسو	الوسط الشمالي	200	نصرة الإسلام والمسلمين
3	بوركينا فاسو	الساحل	170	نصرة الإسلام والمسلمين
4	روسيا	موسكو	144	تنظيم داعش– ولاية خراسان
5	النيجر	تيلابيري	138	جماعة مسلحة (غير محددة)
6	بوركينا فاسو	الشرق	100	جماعة مسلحة (غير محددة)

[1] منى قشطة، "قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2024 (2).. الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب"، (القاهرة: **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 5 مارس 2024)، متاح على: https://rb.gy/9jxb1k.

7	نيجيريا	يوبي	100	بوكو حرام
8	إيران	كرمان	95	تنظيم داعش– ولاية خراسان
9	نيجيريا	بورنو	85	تنظيم داعش– ولاية غرب إفريقيا
10	بوركينا فاسو	الشمال	70	نصرة الإسلام والمسلمين
11	بوركينا فاسو	الشرق	70	جماعة مسلحة (غير محددة)
12	مالي	باماكو	60	نصرة الإسلام والمسلمين
13	سوريا	حمص	54	تنظيم داعش
14	بوركينا فاسو	الشمال	50	جماعة مسلحة (غير محددة)
15	النيجر	تيلابيري	47	نصرة الإسلام والمسلمين
16	بوركينا فاسو	الوسط الشرقي	46	نصرة الإسلام والمسلمين
17	بوركينا فاسو	الوسط الشرقي	45	نصرة الإسلام والمسلمين
18	بوركينا فاسو	بوكل دو موهون	45	نصرة الإسلام والمسلمين
19	الكونغو الديمقراطية	شمال كيفو	42	تنظيم داعش
20	الكونغو الديمقراطية	شمال كيفو	41	تنظيم داعش

Source: Adopted from: Global Terrorism Index 2025, (Sydney: The Institute for Economics & Peace, Mar 5, 2025), pp.8-9.

واستكمالًا لوضعية دول غرب إفريقيا في مؤشر الإرهاب العالمي، وقعت ثلاث دول من الإقليم ضمن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب، حيث تصدّرت القائمة بوركينا فاسو، تلتها مالي، ثم النيجر ونيجيريا.[1]

وبالتركيز على بوركينافاسو ومالي يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- احتفظت بوركينا فاسو بمكانتها كأكثر الدول تأثرًا بالإرهاب عالميًا، وفقًا للمؤشر، وذلك للعام الثاني على التوالي، رغم انخفاض عدد الوفيات بنسبة 20% والهجمات بنسبة 57% مقارنة بعام 2023.[2]

(1) Global Terrorism Index 2025, (Sydney: **The Institute for Economics & Peace**, Mar 5, 2025), p.20.

(2) **Ibid**, p.22.

- أما مالي فقد شهدت مالي (الرابعة عالميًا والثانية إفريقيًّا) انخفاضًا في الوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة 21% في عام 2024، حيث سجلت 604 حالة وفاة و201 هجومًا. رغم هذا التراجع، لا تزال الجماعات المتطرفة تستغل حالة عدم الاستقرار السياسي، خاصة مع تأجيل الانتخابات واستمرار الحكم العسكري منذ الإطاحة بنظام الحكم في انقلاب عسكري عام 2021.[1]

تُظهر المعطيات السابقة أن الانقلابات المتكررة وتنامي نشاط الجماعات المسلحة في مالي وبوركينا فاسو يعكسان مستويات متقدمة من الهشاشة السياسية والأمنية، حيث يؤدي ضعف مؤسسات الدولة إلى تراجع قدرتها على بسط سيادتها، وخلق فراغات أمنية تستغلها الجماعات المتطرفة لتعزيز حضورها وشن هجمات واسعة النطاق. ويعزز هذا الواقع من موقع البلدين ضمن مؤشر الدول الهشة، كما تؤكده تصنيفاتهما المرتفعة خلال السنوات الأخيرة، فضلًا عن تصدرهما قوائم الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي. كما إن تزايد الهجمات الدموية وتوسع دائرة العنف يُهددان بتقويض الاستقرار في المنطقة، ويجعلان من هذه الدول بؤرًا مقلقة من حيث قابلية الانهيار أو استمرار الدورات المتكررة من عدم الاستقرار.

ثانيًا: حقوق الإنسان والضغوط الديموغرافية

وخلالها نشير إلى حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، والضغوط الديموغرافية التي يتعرض لها السكان في الدول الهشة، كما يلي:

1-حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون:

يلاحظ -وفقًا لمؤشر الدول الهشة الذي تتبناه الدراسة- أن الدول التي تعاني من حالة من الهشاشة كبعض دول إقليم غرب إفريقيا، تتراجع فيها حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالتطبيق على مالي وبوركينا فاسو، اللتين تمثلان محور تركيز الدراسة، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

[1] **Ibid**., p.25.

أ- في البداية يقيس مؤشر الدول الهشة حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال التركيز على الضغوط والتدابير المتعلقة بحرية الصحافة، الحريات المدنية، الحريات السياسية كحرية السجناء السياسيين، الاتجار بالبشر، الاضطهاد، التعذيب، عمليات الإعدام. وبشكل عام، يضع المؤشر في الاعتبار العلاقة بين الدولة وسكانها من حيث درجة حماية حقوق الإنسان الأساسية ومراعاة الحريات واحترامها.[1]

ب- على صعيد وضع مالي في بند حقوق الإنسان وسيادة القانون الصادر عن مؤشر الدول الهشّة؛ كانت القيمة الأحدث في عام ٢٠٢٤ هي ٦،٧ نقطة في المؤشر، بزيادة عن ٢،٧ في عام ٢٠٢٢. وللمقارنة، يبلغ المتوسط العالمي ٤١،٥ نقطة، بناءً على بيانات ١٧٦ دولة، ما يعكس تردي حالة حقوق الإنسان وحكم القانون وفقًا للمؤشر. وبشكل تراكمي بلغ متوسط قيمة مالي في المؤشر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٤ حوالي ٣٥،٦ نقطة. وكانت أدنى قيمة سجلتها مالي ٦،٤ نقطة في عام ٢٠٠٧، بينما بلغت أعلى قيمة ٧،٧ نقطة في عام ٢٠٢٠.[2]

ج-بخصوص وضعية بوركينا فاسو وفقًا للبيانات المتاحة حتى عام 2024 بشأن حالة حقوق الإنسان وحكم القانون بمؤشر الدول الهشة، كانت أحدث قيمة في عام ٢٠٢٤ هي ١،٧ نقطة على المؤشر، بارتفاع عن ٥،٦ نقطة في عام ٢٠٢٢، وبالمقارنة، يبلغ المتوسط العالمي ٤١،٥ نقطة، وذلك استنادًا إلى بيانات ١٧٦ دولة، ما يوضح تراجع حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون في البلاد. بشكل تراكمي، بلغ متوسط المؤشر في بوركينافاسو خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٤ حوالي ٣٥،٦ نقطة. وقد تم تسجيل أدنى قيمة، وهي ٥،٥ نقطة، في عام ٢٠٢١، بينما وصلت القيمة القصوى إلى ١،٧ نقطة في عام ٢٠٢٤.[3]

---

[1] Human Rights and rule of law, Fragile States Index, (Washington, D.C.: **The Fund for Peace**), On: https://fragilestatesindex.org/indicators/p3/

[2] "Mali: Human Rights and Rule of law index- Country rankings", (Cologny: **World Economy Forum**, 2025), On: https://www.theglobaleconomy.com/Mali/human_rights_rule_law_index/

[3] "Burkina Faso- Human Rights and Rule of law index", (Cologny: **World Economy Forum** 2025), On

ثالثًا: الضغوط الديموغرافية

نظـرًا لأن الضـغوط المتعلقـة بإمـدادات الغـذاء، والحصـول علـى الميـاه الصـالحة للشرب، وغيرها من الموارد الأساسية التي تدعم الحياة والصحة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، تُعد مؤشرًا على مدى تقدم أو تراجع الهشاشة في الدولة، وفقًا لمؤشر الدول الهشة، نشير إلى النقاط التالية:

1- الضغوط الديموغرافية في مالي:

يواجه سكان مالي تحديات بيئية وصحية متعددة تؤثر سلبًا على حياتهم اليومية وصحتهم العامة منذ عام 2012 وإلى الآن. تُعَدُّ الظروف المناخية القاسية مثل الجفاف والتصحر، من أبرز الضغوط البيئية التي تؤثر على الزراعة والإنتاج الغذائي، ما يزيد من معدلات الفقر والجوع بين السكان. بالإضافة إلى ذلك، يُعاني السكان من انتشار الأمراض المستوطنة، مثل الملاريا، التي تفتك بالعديد من الأفراد، خاصة في المناطق الشمالية مثل إقليم أزواد، وجدير بالملاحظة أن هذه المشكلة تفاقمت بسبب النزاعات المسلحة التي تعيق وصول الأدوية والمساعدات الإنسانية إلى المرضى الأشد احتياجًا لها.[1]

في مالي، لا يزال الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية أمرًا بعيد المنال لكثير من السكان، كما يواجه الأطفال في مالي، لا سيما في المناطق الريفية، مخاطر يومية بسبب نقص الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية المحسنة، إلى جانب قلة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتغوط في العراء والممارسات الصحية غير السليمة. على سبيل المثال بين عامي حتى عام 2022، كان 34% من سكان المناطق الريفية في مالي إما يفتقرون تمامًا إلى المراحيض أو يعتمدون على مرافق صحية مشتركة بين افراد المجتمع.[2]

---

https://www.theglobaleconomy.com/Burkina-Faso/human_rights_rule_law_index/

[1] "مـالي.. الملاريـا والحـرب يفتكـان بسـكان أزواد"، (أبـو ظبـي: **سـكاي نيـوز عربيـة**، 26 سـبتمبر 2024)، متاح على الرابط: https://2u.pw/jcAb0

[2] "Water, Sanitation and Hygiene", (Monrovia: **World Vision**, 2022), On: https://www.wvi.org/sites/default/files/2022-10/Mali%20WASH%20Capacity%20Statement%20FINAL.pdf

ورغم التحسن في السنوات الأخيرة، لا تزال مالي، الدولة غير الساحلية في غرب إفريقيا، من بين أسوأ الدول عالميًا في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث بلغت 94 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، وفقًا لبيانات البنك الدولي المتاحة حتى عام 2022. هذا المعدل يُعتبر من بين الأعلى عالميًا.[1]

2- الضغوط الديموغرافية في بوركينا فاسو:

يُعد الوصول إلى المياه ضروريًا لحماية السكان وخصوصًا المزارعين في بوركينا فاسو، حيث يُقدَّر أن أكثر من 15 مليون شخص يعملون في الزراعة. كما أن اللاجئين الفارين من الصراع بحاجة ماسة إلى المياه، إذ تزداد ندرة المياه في بوركينا فاسو بسبب العنف المتصاعد من قبل الجماعات الجهادية مثل جماعة أنصار الإسلام، حيث تم تدمير عشرات نقاط المياه خلال الأشهر الأخيرة من عام 2023. ويواجه أكثر من 200,000 شخص في المناطق الشمالية مثل جيبو خطر التعرض للعنف أثناء محاولتهم الوصول إلى مصادر المياه المتاحة. كما تعاني المستشفيات والمرافق الصحية من نقص حاد في المياه، حيث يؤدي غياب الصرف الصحي المناسب إلى زيادة خطر العدوى المكتسبة داخل المستشفيات، كما كشفت بعض التقديرات عن أن 61% من العاملين في القطاع الصحي لا يمارسون تقنيات غسل اليدين بشكل صحيح، ليس بسبب عدم الرغبة، بل نتيجة عدم توافر المياه الجارية في أماكن عملهم.[2]

من جهة أخرى، يعاني سكان بوركينا فاسو من نقص حاد في خدمات الصرف الصحي، على سبيل المثال، لا تتوفر مرافق المرحاض سوى لـ 22% من السكان، كما

---

[1] "معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)- مالي"، (واشنطن: **البنك الدولي**، 2022)، متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=ML&utm

[2] Finneas Sensiba, "10 Facts about Water Scarcity in Burkina Faso", (Tacoma: **The Borgen Project**, Aug 17, 2023), On: https://borgenproject.org/water-scarcity-in-burkina-faso/

يفتقر 62.91% من السكان إلى مصادر مياه آمنة. هذا الوضع يؤدي إلى مشكلات صحية خطيرة، لا سيما مع غياب مصادر المياه الآمنة وسوء الصرف الصحي.[1]

بشكل عام، تعكس الأوضاع الديموغرافية في كل من مالي وبوركينا فاسو تدهورًا حادًا في قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ما يُعد مؤشرًا أساسيًا على حالة الهشاشة. فاستمرار التحديات المرتبطة بنقص المياه والصرف الصحي وانتشار الأوبئة، يُضعف من قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة ويعمّق من تبعية السكان للفاعلين غير الرسميين، مثل الجماعات المسلحة. ومن ثم، فإن هذه الضغوط لا تقتصر على بعدها الإنساني فحسب، بل تؤسس أيضًا لحالة ممتدة من عدم الاستقرار، تُغذّي بدورها دوائر العنف والهشاشة في المنطقة.

- **خاتمة:**

من خلال قراءة ظاهرة الدولة الهشة في إقليم غرب إفريقيا بالتركيز على مالي وبوركينا فاسو، وجدت الدراسة كيف أن الحالة الهشة التي أصابت الدولة أثرت على جوانب عدة، أو لنقل ألقت بظلالها على بعض النواحي في الدولة، كالتكاليف السياسية، التي تجسدت في الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالإقليم. وجدنا كذلك كيف أثرت هذه الظاهرة على تقصير الدولة في أداء دورها الأساسي المتمثل في تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك فرض الأمن، وهو ما تجلى في تصاعد أنشطة الإرهاب، وسجلته المؤشرات الدولية المعنية بقياس الإرهاب، كمؤشر الإرهاب العالمي في نسختيه لعام 2024 و2025.

إجمالًا، تجد الدراسة أن لهذه الظاهرة ارتدادات على جوانب عدة في دول إقليم غرب إفريقيا، وهو ما يستلزم البحث في مقاربات غير تقليدية، تأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية والأمنية والإنسانية (سواء حالة حقوق الإنسان أو الضغوط الديموغرافية والمظالم التي يتعرض لها السكان)، على أن تتخطى الحلول العسكرية. كذلك ينبغي مراعاة سياق كل دولة، لاختلاف أسباب وتداعيات الهشاشة من دولة لأخرى داخل الإقليم ذاته.

---

[1] Joshua Meribole, "10 Facts about Sanitation in Burkina Faso", (Tacoma: **The Borgen Project**, Aug 9, 2020), On: https://borgenproject.org/10-facts-about-sanitation-in-burkina-faso/

مراجع الدراسة:

- **باللغة العربية:**

أولًا: البحوث المنشورة

1. جيلبرت خادياجالا، "شرق إفريقيا الأمن وإرث الهشاشة"، (أبوظبي: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، 2009).
2. منى قشطة، "قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2024 (2).. الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب"، (القاهرة: **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 5 مارس 2024).

ثانيًا: مصادر الإنترنت

1. "مالي.. الملاريا والحرب يفتكان بسكان أزواد"، (أبوظبي: **سكاي نيوز عربية**، 26 سبتمبر 2024)، متاح على الرابط: https://2u.pw/jcAb0
2. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)–مالي"، (واشنطن: **البنك الدولي**، 2022)، متاح على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT?locations=ML&utm

- **باللغة الأجنبية:**

First: Books

1. Migdal, Joel S., **Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World**, (New Jeresy: Princeton University Press, 1988).
2. Rotberg, Robert I., "Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators", In Robert I. Rotberg (Ed), **When States Fail: Causes and Consequences**, (New jersey: Princeton University Press, 2004).

Second: Articles

1. Barrios, John S., "The Effects of Fragile States on Regional Security", **International Studies Quarterly**, (Hoboken: Wiley Online Library, 2015).

2. Newman, Edward, "Human Security and Fragile States: Linking Human Rights, Security, and Development", **Journal of Human Development**, (London: Routledge, 2009).
3. Oladoyin, Anthony Mayowa, Osimen, Goddy Uwa and Others, "State Fragility and the Resurgence of Military Coups in West-Africa", **Journal of Ecohumanism**, (London: Transnational Press London, Vol. 4, No.2, Dec 2024).
4. Osland, Kari M. and Erstad, Henriette U., "The Fragility Dilemma and Divergent Security Complexes in the Sahel", **The International Spectator,** Italian Journal of International Affairs, (Milano: Istituto per gli Studi di Politica Internazionale "ISPI", Vol. 55, Iss 4, Nov 2020).

Third: Published Papers

1. Dunne, J. Paul and Tian, Nan, "Conflict and Fragile States in Africa", (Abidjan: **African Development Bank Group**, July 2017).
2. Martin-Shields, Charles P., "State Fragility as a Cause of Forced Displacement", (Bonn: **German Development Institute**, 2017).

Fourth: Reports

1. "Fragile States Index: 2013-2025", (Washington, D.C: **The Fund for Peace**).
2. "Global Terrorism Index 2025", (Sydney: **The Institute for Economics & Peace**, Mar 5, 2025).

Fifth: Internet Sources

1. Dion, Ena and Sany, Joseph, "After Two Coups, Mali Needs Regional Support to Bolster Democracy", (**Washington, D.C: United States Institute of Peace**, Dec 9, 2021), On: https://2u.pw/56mtQ7Mt
2. Meribole, Joshua, "10 Facts about Sanitation in Burkina Faso", (Tacoma: **The Borgen Project**, Aug 9, 2020), On: https://borgenproject.org/10-facts-about-sanitation-in-burkina-faso/
3. Sensiba, Finneas, "10 Facts about Water Scarcity in Burkina Faso", (Tacoma: **The Borgen Project**, Aug 17, 2023), On: https://borgenproject.org/water-scarcity-in-burkina-faso/
4. "Burkina Faso- Human Rights and Rule of law index", (Cologny: **World Economy Forum** 2025), On

https://www.theglobaleconomy.com/Burkina-Faso/human_rights_rule_law_index/

5. "Human Rights and rule of law", Fragile States Index, (Washington, D.C.: **The Fund for Peace**), On: https://fragilestatesindex.org/indicators/p3/
6. "Mali: Human Rights and Rule of law index- Country rankings", (Cologny: **World Economy Forum**, 2025), On: https://www.theglobaleconomy.com/Mali/human_rights_rule_law_index/
7. "Selected definitions and characteristics of 'fragile states' by key international actors", **International Labour Organization**, (Geneva: ILO, 2016), On: https://rb.gy/j05e0f
8. "Understanding Burkina Faso's Latest Coup", (Washington, D.C: **The Africa Center for Strategic Studies,** Oct 28, 2022), On: https://africacenter.org/spotlight/understanding-burkina-faso-latest-coup
9. "Water, Sanitation and Hygiene", (Monrovia: **World Vision**,2022), On: https://www.wvi.org/sites/default/files/2022-10/Mali%20WASH%20Capacity%20Statement%20FINAL.pdf